تجاذبات المصالح الأوروبية- الأمريكية في منطقة المغرب العربي

الدكتور: بن خليف عبد الوهاب
أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو فهم وشرح الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة المغرب العربي في مركز اهتمام القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

لقد رصدنا في هذه الدراسة، الدور الإقليمي للمغرب العربي، الذي بإمكانه الإجابة على السؤال التالي: ما هو الدور الإقليمي لدول المغرب العربي في الإستراتيجية الغربية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) في المنطقة المغاربية والقارة الأفريقية؟

إن النتيجة التي توصلنا إليها، تؤكد أهمية هذه المنطقة في المصالح الفرنسية والأمريكية لاسيما الاقتصاد ومكافحة الإرهاب.

Résumé :

L’objectif de cette étude c’est la compréhension et l’explication de l’importance géopolitique de la région du Maghreb arabe dans le centre d’intérêt des grandes puissances notamment les Etats-Unis d’Amérique et la France.

Nous avons signalé, dans cette recherche, le rôle régional du Maghreb arabe, qui peut répondre à la question suivante : Quel rôle pour les pays maghrébins dans la stratégie occidentale (France et USA) dans la région maghrébine et le continent africain ?

Le résultat, que nous avons obtenu, indique l’importance de cette région dans les intérêts de la France et les Etats-Unis d’Amérique : l’économie et la lutte anti-terroriste.

مقدمة :

تمثل منطقة المغرب العربي منطقة جيو-إستراتيجية مهمة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي بحكم القرب الجغرافي وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى تبحث عن موضع قدم في هذه المنطقة من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وجيو-إستراتيجية مرتبطة خاصة بافتكاك استثمارات مختلفة لاسيما في قطاع المحروقات في الجزائر وليبيا ومنافسة أوروبا في هذا المجال.

كما تشكل هذه المنطقة أهمية أمنية وإستراتيجية بالنسبة لمكافحة الإرهاب العالمي في منطقة الساحل الإفريقي ومحاربة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال وغيرها من القضايا الأمنية. كما أن لهذه المنطقة أهمية بالنسبة للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لأنها منطقة ذات أبعاد إستراتيجية في التوازنات الدولية، وبالتالي فلا يمكن تجاهل أو إقصاء هذه المنطقة في أية معادلة دولية.

وتظل دول المغرب العربي لما تزخر به من خيرات ومزايا مختلفة منطقة جذب وتنافس كبيرين خاصة بين أوروبا ممثلة في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند...

وإذا كانت أوروبا قد فشلت في بناء علاقات اقتصادية وإستراتيجية مع دول منطقة المغرب العربي من خلال اتفاقات الشراكة منذ عام 1995 في برشلونة بإسبانيا، فإن ذلك قد فوت فرصة كبيرة بالنسبة للأوروبيين من أجل الاستحواذ الكامل على المنطقة المغاربية، لأن هذه الشراكة لم ترق إلى مستوى تطلعات الدول المغاربية. هذه الأخيرة التي أدركت بأن الأوروبيين يسعون لجعل منطقة المغرب العربي عبارة عن سوق استهلاكية كبيرة بالنسبة للسلع الأوروبية على حساب المصلحة الاقتصادية لهذه الدول، بالإضافة إلى أنها تضمن عدم تدفق الهجرة الشرعية على السواحل الجنوبية لأوروبا وغيرها من المزايا.

التنافس الأوروبي-الأمريكي على منطقة المغرب العربي

يتجلى التنافس بين دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في طرح مشروعين الأول هو مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية وهو مشروع أوروبي بامتياز للاستغلال الاقتصادي والأمني للمنطقة المغاربية، والمشروع الثاني هو مشروع أمريكي والمتمثل في مبادرة إيزنستات الأمريكية.

ويقوم هذان المشروعان على ضرورة دعم حرية التجارة وترقية الخوصصة من أجل إحداث قفزة نوعية في مجال التنمية في هذه المنطقة، لكن هذه المشاريع استفادت منها الدول التي طرحتها في بداية الأمر وهي دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

إن هذين المشروعين تقاطعا في تحقيق المصالح والمكاسب الغربية الأوروبية والأمريكية، ويتجلى ذلك خاصة في حماية أمن إسرائيل ومحاصرة الأصولية الإسلامية المتصاعدة من جهة وتأمين تحقيق المصالح الاقتصادية لهتين القوتين الغربيتين، خاصة إذا تعلق الأمر بالغاز لأوروبا والبترول للولايات المتحدة الأمريكية.

تسعى الشراكة الأوروبية بكافة أشكالها مع دول المغرب العربي إلى جعل المنطقة المغاربية جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأوروبية، باعتبار أنها تمثل – في المنطق الأوروبي – عمقا استراتيجيا لأوروبا خاصة بالنسبة لدول الجنوب الأوروبي فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، وبدرجة أقل ألمانيا... لذلك، تبادر الدول الأوروبية مجتمعة إلى استغلال فرص الاستثمار المواتية مع دول المغرب العربي.

ومن جهتها، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد تواجدها وتثبيت سياستها في منطقة المغرب العربي خاصة ودول حوض المتوسط عامة، باعتبارها مجالا حيويا لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه، لأنها منطقة – حسب الإستراتيجية الأمريكية العالمية – تتوسط القارات المختلفة الأوروبية والأمريكية والآسيوية...

وقد شكلت المنطقة الجنوبية من البحر المتوسط منطقة تنافس وجذب كبيرين بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بقيادة خاصة فرنسا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية [1] من جهة أخرى، حيث أن تطور العملية التكاملية الأوربية خلال العقد الأخير، قد أثار انزعاج وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تنظر له على أنه تصاعد للنفوذ الإقليمي الأوروبي على حساب التواجد الأمريكي في أوروبا وخارجها [2]

وأمام هذا التنافس الأوروبي-الأمريكي المحتدم من أجل تحقيق المصالح لهذه الدول، فإن دول المغرب العربي مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى بلورة إستراتيجية مغاربية موحدة من أجل مواجهة الاستغلال الغربي الأوروبي – الأمريكي وضمان مكانة اقتصادية مرموقة في العالم تليق بهذه الدول.

ازدياد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي بعد أحداث سبتمبر 2001

لم تسجل توجهات السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي عموما منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية بداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة، تغيرا جوهريا ماعدا في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حينما أصبحت أكثر اهتماما بالحرب على الإرهاب الدولي، والذي بدأته باحتلال أفغانستان في 2001 وغزو العراق في 2003 وها هي اليوم تسعى لنقل القاعدة العسكرية الأمريكية أفريكوم من ألمانيا إلى إحدى دول المغرب العربي، وذلك بهدف المحافظة على زعامتها العسكرية والاقتصادية على مستوى العلاقات الدولية.

وإذا أردنا أن نرصد العلاقات الأمريكية – الأوروبية وانعكاساتها على منطقة المغرب العربي، فإننا نجد توافقا في التوجهات الإستراتيجية الكبرى، في حين نلاحظ اختلافات في الخيارات الثانوية، وعندما نتعرض للتوجهات الإستراتيجية الكبرى مثلا، فإننا نلاحظ تقاربا واضحا في دعم أمن إسرائيل حتى إذا كان ذلك على حساب مصالح دول أخرى [3] . أما على مستوى الاختلافات التي قد تطفو على المسرح السياسي الدولي بين ضفتي الأطلسي، فقد تتعلق بمن يستحوذ على قدر أكبر من الاستثمارات في منطقة المغرب العربي.

وتعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تحمسا واهتماما بالمنطقة المتوسطية وخاصة المنطقة المغاربية بحكم الإرث التاريخي الاستعماري وكذا القرب الجغرافي والموقع الجيو- إستراتيجي الذي تزخر به هذه المنطقة.

كذلك، إذا كانت ألمانيا وهي دولة محورية داخل الإتحاد الأوروبي تفضل أكثر الاهتمام بوسط وشرق أوروبا، فإنها أصبحت في السنوات القليلة الماضية تولي عناية كبيرة للاستثمار في دول المغرب العربي خاصة منها الجزائر.

انطلاقا من معطيات الجغرافيا وتجارب التاريخ وتفاعل الدول الأوروبية والعربية عامة والمغاربية خاصة، فإن الوضع الجيو- إستراتيجي لهذه المنطقة الحساسة من العالم يجعلها محل صراع وتنافس بين القوى الكبرى لاسيما وأن هذه المنطقة تتميز بثقل استراتيجي واقتصادي لا نجده في الكثير من الدول [4]. فإذا كانت الجزائر وليبيا دولتين نفطيتين، فإن المغرب قريبة من مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وموريتانيا تطل على المحيط الأطلسي وغيرها من المزايا التي تزخر بها هذه المنطقة.

منطقة المغرب العربي جزء من الإستراتيجية الأوروبية المتوسطية

تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى خلق منطقة تجارة حرة في غضون بداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة من خلال إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تحرير تجارة المنتجات الزراعية بطريقة تدريجية بواسطة التبادل التفضيلي، اعتماد وسائل المنافسة المتكافئة ومبدأ المعاملة بالمثل، بالإضافة إلى تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل المساعدة على تثبيت الشراكة الاقتصادية بين ضفتي المتوسط عبر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزنة بالنسبة لدول الجنوب [5] ، حتى لا تتحول هذه الشراكة إلى استغلال وسيطرة للطرف الأوروبي على الطرف المتوسطي، وبالتالي تفقد مصداقيتها لدى شعوب المنطقة المتوسطية.

وقد استمرت العلاقات الأوروبية- المتوسطية وتحديدا مع الدول العربية متأثرة بالإستراتيجيات المختلفة التي توجهها القوتان العظميان في عهد الحرب الباردة، حيث أن كل معسكر

من المعسكرين يحاول استقطاب هذه الدول بما يخدم مصالحه، بمعنى أن الدول الأوروبية ممثلة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم فيما بعد الاتحاد الأوروبي كانت تفتقد لرؤية أوروبية إستراتيجية شاملة تجاه الدول العربية الواقعة على ضفة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومثلت آلية الحوار العربي- الأوروبي، التي سادت طيلة الفترة الممتدة من 1974- 1992 ، أي في أعقاب الحرب العربية- الإسرائيلية في أكتوبر 1973، حيث كان الاهتمام خلال هذه الفترة منصبا بالدرجة الأولى على الصراع العربي- الإسرائيلي. لكن في غياب رؤية أوروبية واضحة مشتركة أمام الدور الأمريكي المؤثر في منطقة الشرق الأوسط والدعم شبه المطلق لإسرائيل، بدأت تتغير الإستراتيجية الأوروبية في منطقة المتوسط بعد انضمام اليونان في عام 1981 وإسبانيا والبرتغال في 1986، حيث أصبحت هناك سياسة أوروبية متوسطية [6] .

الدور الفرنسي في بناء شراكة متوسطية

كان لفرنسا دور فعلي في إقناع الدول الأوروبية بضرورة بناء علاقات حوار سياسي واقتصادي وأمني مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، من منطلق أنها تمثل عمقا إستراتيجيا لدول الاتحاد الأوروبي في الجهة الجنوبية، لاسيما الدول المغاربية منها.

وكانت بعض دول الشمال الأوروبي خاصة، تعتقد بأن الجنوب يشكل مصدرا من بين المصادر المحتملة لتهديد السلم والأمن الأوروبيين. إذ ينبع هذا الخوف من أن العديد من دول الجنوب هي مسرح لبؤر التوتر والأزمات الداخلية.

بالمقابل، فإن ألمانيا لم تكن متحمسة لهذه العلاقات، لأنها كانت تولي أهمية خاصة للعلاقات مع دول أوروبا الوسطى والشرقية من خلال فتح المجال لانضمام دول جديدة، لأن ألمانيا كانت ولا تزال تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي. فقد كانت فرنسا، التي تعتبر نفسها الناطق الرسمي باسم دول المتوسط الجنوبية والتي تربطها علاقات قوية مع هذه الدول، الدولة الأوروبية الأولى التي تبنت مبادرة "الشراكة الأوروبية- المتوسطية"، حيث طالبت أن يكون للاتحاد الأوروبي دور أكبر في السياسة الأوروبية المتوسطية التي هي امتداد للسياسة الفرنسية المتوسطية. فقد طرح الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك لأول مرة من الدار البيضاء بالمغرب عام 1995 مبادرة إبرام عقد للأمن بين دول ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية.

ظهر تركيز أوروبي خلال العقود الثلاثة الماضية، لاسيما في العقد الأخير من خلال التأكيد على أهمية التعاون الأوروبي- المتوسطي في إطار مسار برشلونة، والحفاظ على المكاسب التي تحققت على أساسه [7] ، ثم فيما بعد من خلال مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، نستخلص أن هذه

العلاقات لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، ولن تصل إلى نتائج اقتصادية وسياسية متوازنة في ظل الانقسامات العربية الحالية في مواجهة التكتل الأوروبي.

مبادرة التعاون بين ضفتي المتوسط في إطار 5+5:

تعد مبادرة 5+5 بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط المتمثلة في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الشمال والجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، من أهم الأطر التي تجمع بين دول الشمال والجنوب ، التي بدأت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بهدف مناقشة والاتفاق على قضايا سياسية واقتصادية وأمنية.

يأتي تقليص عدد الدول في إطار مبادرة 5+5 التي بدأت في مطلع التسعينيات بمبادرة من فرنسا، ولأسباب مختلفة خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، التي كان معرقلا لكل مبادرات التعاون بين ضفتي المتوسط، بالإضافة إلى أن منطقة المغرب العربي هي منطقة إستراتيجية قريبة جغرافيا من أوروبا.

وبعد اجتماع الجزائر الأول في أكتوبر 1991 مثل نقطة انطلاق عمل مشترك بين ضفتي غرب المتوسط .وقد نص البيان الختامي لقمة الجزائر العاصمة على ما يلي:

-دعم الديمقراطية والحريات الأساسية والاقتصادية.

-تحسين علاقات الصداقة.

-تحسين ظروف الاستقرار الجهوي بين دول المتوسط.

وكان آخرها لقاء 5+5 بالجزائر في ديسمبر 2013 لوزراء الفلاحة للدول العشر من أجل مناقشة إشكالية الأمن الغذائي لضفتي المتوسط. قد حققت مكاسب أهمها التقريب بين ضفتي غرب المتوسط الشمالية والجنوبية، فإنها لم تحقق النتائج المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والأمني.

تزداد أهمية مبادرة 5+5 في هذا الوقت بالذات تزامنا مع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول المغرب العربي خاصة ليبيا وتونس وموريتانيا.

لذلك، فإن التعاون المشترك بين ضفتي غرب المتوسط سيحد من هذه التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

كان الطرح الفرنسي الرسمي وبروز الاتحاد الأوروبي كفاعل سياسي في الخطاب الفرنسي لأول مرة في منتصف التسعينيات بخصوص السياسية المحتملة للاتحاد الأوروبي في المنطقة

المتوسطية، حيث عبر عن هذه الرؤية، الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك، الذي أكد على ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبي دور سياسي فاعل قادر على مواجهة الهيمنة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط. فأوروبا التي نجحت في تحطيم جدار برلين الذي كان حاجزا بين أوروبا الشرقية والغربية، عليها أن تقيم جسرا بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية [8].

التخوف الأوروبي-الأمريكي من المنافسة الصينية

أدى التوغل الصيني في الأسواق الإفريقية إلى ارتفاع مستوى المبادلات التجارية الصينية–الإفريقية خلال السنوات القليلة الماضية مقابل تراجع الميزان التجاري بين الطرفين الأوروبي والإفريقي في الفترة الممتدة من 2000-2014. هذا التراجع أثار تخوفات الدول الأوروبية. فقد وصلت نسبة المبادلات التجارية الصينية الإفريقية في عام 2005 إلى 72 % من الصادرات الإفريقية ووصلت إلى قيمة أربعين (40) مليار دولار لنفس السنة. كما ضاعفت الصين نسبة حصتها عدة مرات من التجارة العالمية من 3.2 % في عام 2005 [9] في عام 2013. هذه المنافسة الصينية في القارة الإفريقية أقلقت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، لاسيما الدول الفاعلة منها ألمانيا وفرنسا، التي تعتبر الكثير من الدول الإفريقية خاصة العربية منها عمقا إستراتيجيا تقليديا لها.

أصبح الهدف الأول بالنسبة لواشنطن التحرك والاهتمام بشكل فعال بمنطقة شمال إفريقيا، التي تمثل منطقة حيوية جيو-إستراتيجية للمصالح الأمريكية، لاسيما بعد إقرار الاتحاد الأوروبي، خلال المجلس الأوروبي المنعقد في عام 1992، " شراكة أوروبية- مغاربية"، وبالتالي فإن هذه المنطقة تحولت، بداية من العشرية الأولى للألفية الثالثة، إلى منطقة جذب وتنافس، خاصة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. أما من الناحية الإستراتيجية، تسعى واشنطن إلى الحد من النفوذ الأوروبي في المنطقة، وذلك من خلال استعمال منظمة حلف الناتو كأرضية لتنسيق الحوار والتشاور الإستراتيجيين مع دول المغرب العربي [10].

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيد مشروع الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي، بإزالة الحواجز بينها وبين دول المغرب العربي الثلاث، الجزائر، تونس والمغرب، وذلك بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر تضمن تدفق الاستثمارات والسلع بين الجانبين.

من ناحية أخرى، تبنى حلف الناتو مبادرات جديدة للحوار والتعاون وتعزيز الثقة مع دول خارج إطار مسؤولياته في أوروبا، حيث تم الإعلان عن مبادرة الحوار المتوسطي في عام 1995، مع سبع دول متوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن وإسرائيل.

كان الهدف من وراء هذه المبادرة هو إقامة علاقات سياسية وأمنية بين الحلف والدول المذكورة لتطوير الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط. ويشمل هذا التعاون مشاركة الدول المعنية

في مدرسة الناتو في "أوبراميرجو" الواقعة بألمانيا، وكذا كلية الدفاع التابعة للناتو في روما بإيطاليا [11].وقد تأثرت هذه العلاقة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد وغيرها من الأعمال الإرهابية، حيث أصبح يحكم هذه الشراكة والتعاون ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. كانت تجربة تدخل حلف الناتو عسكريا خلال عام 2011 والإطاحة بالنظام السابق من أسوأ التجارب بعد التدخل العسكري في أفغانستان.

ومثلت ومازالت تمثل معاهدة برشلونة أهمية كبيرة للعلاقات الأوروبية- المتوسطية، من منطلق أنها أسست لمرحلة جديدة من توجه العمل الجماعي الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في إطار رؤية إستراتيجية أوروبية شاملة بأبعادها المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية، التي تسعى إلى تعميق الإحساس والوعي المتوسطي في مختلف الدول المتوسطية.

منطقة المغرب العربي البوابة الأوروبية للوطن العربي وأفريقيا

إن مستقبل العلاقات الأوروبية- المتوسطية، التي تسعى إلى تحقيقها دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط على حد سواء وهي أن تكون أوروبا قاطرة المتوسط سياسيا، إستراتيجيا، اقتصاديا وثقافيا، ولن يتجسد ذلك إلا بالتركيز في بداية الأمر على دول المغرب العربي التي تمثل البوابة الرئيسة للوطن العربي من جهة، والقارة الإفريقية من جهة أخرى .

إن الرصيد الثقافي واللغوي الفرنسي الذي تزخر به دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر بحكم طول مدة الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد سيكون عملا مهما في تحقيق التقارب بين الضفتين من منطلق الاعتماد المتبادل في المصالح والامتيازات وليس فكرة التبعية الثقافية والاقتصادية من الجنوب إلى الشمال [12].

لكن، أثبتت التجارب أن نجاح عملية البناء التكاملي السياسي يمر عبر تهيئة إطار عام تنوعي يشمل الثقافة والاقتصاد...وهو ما يمكن أن ينطبق على التجربة الأوروبية التي تتجاذبها عوامل كثيرة مختلفة مرتبطة بالثقافة المختلفة كاللاتينية في غرب أوروبا، الجرمانية في وسط أوروبا والإسلامية في جنوب شرق أوروبا، بالإضافة إلى العامل الديني المنتشر في أوروبا في المرتبة الأولى طبعا تأتي المسيحية باختلاف مذاهبها الكاثوليكية والبروتستانتية في غرب ووسط أوروبا والكاثوليكية في شرق أوروبا. ويمثل الإسلام دورا كبيرا في أوروبا الغربية بوجود جالية كبيرة في دول مختلفة على رأسها فرنسا وبريطانيا ثم إسبانيا...أما انتشار الإسلام في شرق أوروبا فيشمل دول كثيرة في منطقة أوراسيا [13].

إن الفشل في عدم التوفيق بين مختلف العوامل التي ذكرناها سابقا ستكون له انعكاسات سلبية على أي مشروع تكاملي بما فيه المشروع التكاملي الأوروبي، ونتذكر في هذا المجال الأزمة اليوغسلافية التي كانت أسبابها المباشرة دينية وعرقية. فلو أحسن الأوروبيون التعاطي مع هذه

الأزمة بطريقة موضوعية وعادلة بين الأطراف المتنازعة الصرب، الكروات والمسلمون، أي الاعتراف بمتناقضات الهوية المتوسطية باختلافاتها الدينية، الثقافية، التاريخية وحتى الاقتصادية، لما وصلت الأزمة اليوغسلافية إلى هذا المستوى من التردي، التي مازالت آثاره الكارثية إلى غاية اليوم [14].

وقد شهدت دول أوروبا الجنوبية موجة واسعة من الهجرة لاسيما من قبل دول المغرب العربي، الجزائر، المغرب وتونس، حيث كانت أكثر كثافة خلال الحقبة الاستعمارية ومباشرة بعد الاستقلال. فالجوانب التاريخية، الحضارية والطبيعية، بالإضافة إلى القرب الجغرافي عوامل مشجعة لظاهرة الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى شماله [15] .

إن العلاقات الفرنسية مع دول المغرب، وتحديدا مع الجزائر تحكمها ثلاث قضايا رئيسة: القضية الأولى مرتبطة بالجانب السياسي ببعده التاريخي، الذي مازال يشكل عائقا أمام الدولتين الجزائر وفرنسا. هذه الأخيرة التي مازالت تتبق فكرة أن الاحتلال الفرنسي للجزائر هو مشروع حضاري، وهو الشيء الذي يتعارض مع مبادئ الحركة الوطنية الجزائرية. أما القضية الثانية فهي مرتبطة بالمصالح الاقتصادية الثنائية بين البلدين. في حين القضية الثالثة تتعلق تدفق الهجرة من دول المغرب العربي نحو الشمال خاصة فرنسا، إسبانيا وإيطاليا.

اقتصاديا، فإن الدول الأوروبية المتوسطية خاصة فرنسا، إسبانيا، إيطاليا تتحكم لوحدها بنسبة 15 % من التجارة العالمية. بالمقابل، فإن كل الدول المتبقية مجتمعة تتراوح بين 3 % و4 % ، أي في أحسن الأحوال لا تتجاوز 4 %. وينطبق الأمر كذلك على دول المغرب العربي الجزائر، المغرب، تونس، التي بلغت نسبة واردات وصادرات كل دولة من هذه الدول ما بين 70 % و75 % مع الاتحاد الأوروبي، في حين لا تمثل إلا 3 % أو 4 % من مبادلاتها التجارية مع باقي دول العالم [16].

تأثير التوسع الأوروبي نحو شرق أوروبا على الضفة الجنوبية

تتخوف دول الضفة الجنوبية للمتوسط، لاسيما دول المغرب العربي، من أن عملية التوسيع التي عرفها الاتحاد الأوروبي في الفاتح ماي 2004، بانضمام عشر دول جديدة من أوروبا الشرقية، ستكون لها انعكاسات سلبية على التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، وبالتالي على سياساتها الاقتصادية، من منطلق أن بعض الغموض مازال يكتنف سياسة تعاون الاتحاد الأوروبي مع شركائه الجدد.

إن دول الجنوب لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب أوروبيا يجعلها تستفيد من فرص الاستثمارات الأوروبية، لاسيما ما يتعلق بضعف الاستثمارات، التبعية الاقتصادية للخارج والعجز التجاري الكبير تجاه الاتحاد الأوروبي، زيادة على أن مجموع الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي بالنسبة لأوروبا الشرقية تصل إلى 27 مليار " يورو" ، في حين لا تتجاوز 5 مليار "يورو" بالنسبة لدول

المغرب العربي. وإذا كانت اقتصاديات الأعضاء الجدد لا تشكل تهديدا في المدى القصير على صادرات دول المغرب العربي نحو الاتحاد الأوروبي ، فإن القدرات الفلاحية والصناعية لدول شرق أوروبا غير المستغلة لحد الآن، ستكون مصدر منافسة عند استغلالها مستقبلا بالنسبة للمنتوجات المغاربية [17] .

إذا أرادت فرنسا وألمانيا أن تبقيا صاحبة القرار السياسي الأوروبي، فإنها مطالبة بتوظيف كل طاقاتها للوصول إلى إدراج شرق أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وكل إفريقيا إذا أمكن ذلك داخل المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي، من منطلق أن ألمانيا لها وزن سياسي وعمق إستراتيجي نحو دول شرق أوروبا، في حين فإن فرنسا امتداد سياسي وثقافي باتجاه دول جنوب المتوسط وعلى رأسها دول المغرب العربي الجزائر، المغرب وتونس[18].

التعاون الجزائري-الفرنسي محور العلاقات الأوروبية-المتوسطية

إن فرنسا ودول جنوب أوروبا اللاتينية، لاسيما إيطاليا وإسبانيا، قد كثفت من مجهوداتها السياسية والدبلوماسية لتحقيق وحدة دول المغرب العربي، لتكون أكثر قربا ونفعا للطرفين، لكن تبقى مجهودات هذه الدول ناقصة ما لم تعترف هذه الدول بأخطائها وأطماعها الاستعمارية، لاسيما فرنسا التي مازالت تمجد الاحتلال الفرنسي للجزائر وتعتبره سلوكا حضاريا طبقا للقانون الذي تبناه مجلس الشيوخ الفرنسي في 2005/02/23.

إن السياسة الفرنسية حالت دون الوصول إلى التوقيع على اتفاقية الصداقة بين فرنسا والجزائر. إن سياسة فرنسا المغاربية والعربية وحتى في إطار الأورو- مغاربية لا تقوم على أسس متينة مادامت لا تأخذ بعين الاعتبار الجزائر [19] التي تظل رقما صعبا لا يمكن تجاوزه في معادلة علاقات دول الشمال والجنوب [20] .

جاءت العودة الفرنسية للجزائر التي مهد لها الحوار السياسي الثنائي بين البلدين، الذي أسس لعلاقات ذات بعدين، العلاقات الثنائية الجزائرية- الفرنسية من جهة، والعلاقات الموسعة في إطار الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقا لمقاربة برشلونة الهادفة إلى فتح المجال لاتفاقات شراكة مع كافة الدول المتوسطية. ونشير هنا إلى الدور الفاعل الذي قامت به فرنسا من أجل إقناع الأوروبيين، لاسيما ألمانيا للوصول إلى علاقات جزائرية-أوروبية بأبعاد سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية.

إن السياسة المتوسطية المتجددة المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب في إطارها العام إلى خلق منطقة للتبادل التجاري الحر بين هذه الدول ودول الاتحاد. هذه السياسة وإن تكن ذات فائدة اقتصادية من خلال خلق منافسة حرة داخل الفضاء الاقتصادي المتوسطي والاستفادة من التجارب الاقتصادية الأوروبية المختلفة، فإنها بالمقابل قد تضر ببعض اقتصاديات دول الجنوب، التي لا تستطيع التكيف مع هذه المنافسة الأوروبية، لاسيما الغربية منها. كما أن التشاور

والتنسيق بين دول الجنوب والشمال وهذه الأخيرة ودول أوروبا شرقية حول انتهاج سياسة أوروبية متوازنة مع قضية الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي [21] .

بدأ الوضع الاقتصادي في الجزائر يتحسن بداية من 1996 ، وذلك بعدما قدم صندوق النقد الدولي تقييما وصف فيه الحالة الاقتصادية للجزائر" بأنها مرضية"، حيث اعتبرها " تلميذا نموذجا" (élève modèle). وأن نسبة نمو الإنتاج الداخلي الخام قد انتقلت من 4 % في 1996 إلى 5 % في 1997. وأن نسبة التضخم قد تقلصت إلى 16,5 % في عام 1997. جاء هذا التحسن في حالة الاقتصاد الجزائري في بداية النصف الثاني من عشرية التسعينيات من القرن الماضي، بالرغم من العزلة الدولية شبه المطلقة المفروضة على الجزائر من قبل الدول الغربية وحتى من قبل الكثير من الدول العربية [22] .

من الناحية الجيو- إستراتيجية، أصبحت العلاقات الفرنسية-الجزائرية في مجال الطاقة ضعيفة مقارنة بشركائها الأوروبيين، الأمريكيين والصينيين والهنديين. هذا الفراغ الإستراتيجي الذي نتج عن تخلي فرنسا عن شمال إفريقيا، لاسيما الجزائر، بحجة حالة الاضطراب السياسي والتدهور الأمني، قد فسح المجال للشركات الإسبانية والإيطالية والأمريكية والكندية وغيرها للاستثمار في مجال الطاقة والمحروقات في الجزائر.

ازداد الاهتمام خلال السنوات القليلة الماضية بالطاقة المغاربية والجزائرية بشكل خاص لاسيما ما يتعلق بالغاز الطبيعي، الذي أصبح مادة حيوية بالنسبة للدول الأوروبية الجنوبية، وفي مقدمتها إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، وذلك بواسطة أنابيب الغاز المغرب- أوروبا (Transmed [23] et GME [24] (Gazoduc Maghreb-Europe : . وسيتعزز دور الغاز الطبيعي في المستقبل عند الدول الأوروبية وباقي دول العالم، باعتباره مادة غير ملوثة للمحيط .

في هذا الإطار، نشير إلى الأهمية الجيو- إستراتيجية التي تكتسبها الجزائر في حوض البحر المتوسط، وبحكم قربها من دول جنوب أوروبا، حيث تعد إحدى الدول الثلاث وهي : روسيا، النرويج والجزائر التي غطت احتياجات شعوب دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي بنسبة وصلت إلى 41 % ، وتشير التقديرات المستقبلية، اعتمادا على عدة فرضيات إلى أن تبعية الاتحاد الأوروبي للخارج ستتزايد وتصل إلى ما بين 50 إلى 67 % .

إلى غاية 2014، ما تزال روسيا تحتل المرتبة الأولى من حيث تزويدها لدول الاتحاد بالغاز الطبيعي بنسبة تقترب من نصف احتياجاتها، بواسطة أنبوب يقطع الأراضي الألمانية، السلوفاكية، التشيكية، البولونية والأوكرانية، وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد روسيا، بواسطة أنبوب يقطع البحر الأبيض المتوسط، وذلك بنسبة تصل إلى27 % والنرويج في المرتبة الثالثة بنسبة 22 %.

وإذا ما اعتبرنا أن غاز النرويج سيصبح شأنا داخليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي في حالة ما إذا انضمت النرويج مستقبلا إلى العملية التكاملية الأوروبية، فإن روسيا والجزائر ستصبحان تشكل أهم مصادر الطاقة للاتحاد الأوروبي، روسيا من شرق أوروبا والجزائر من جنوبها [25].

فشل الإتحاد من أجل المتوسط

ينفرد الاتحاد الأوروبي عن غيره بامتلاكه في المنطقة المتوسطية أوراقا هامة، إذا ما نجح في توظيفها جيدا فإنه سينجح في جعل هذا المجال الإستراتيجي منطقة أمن واستقرار ورخاء اقتصادي، وذلك من خلال المساهمة في حل بعض النزاعات العالقة في هذه المنطقة، خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي ومشكلة الصحراء الغربية، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل الانفتاح السياسي والحوار الثقافي للمجتمعات المتوسطية وخلق سوق اقتصادي متوسطي على غرار ما طرحه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بخصوص الإتحاد من أجل المتوسط.

وقد تبين مع مرور الوقت وذهاب الرئيس السابق ساركوزي أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ولد ميتا وفشل في أن يكون استمرارا لمشروع برشلونة.

هذه الفرضية إن بدت صعبة التحقيق من الناحية السياسية، فإنها قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية، التي جاءت في إطار مؤتمر برشلونة [26].

المنطقة المتوسطية هي إحدى أهم أولويات السياسات الأوروبية والأمريكية

تبقى منطقة حوض المتوسط تحتل مركزا هاما في أولويات السياسات الأوروبية، بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها هذه المنطقة بالنسبة للقارة الأوروبية ليس فقط فيما يخص المحروقات، ولكن كذلك لمصالح دول الاتحاد الأوروبي مع هذه الدول المتوسطية، لاسيما المغاربية منها. وإذا ما استمر الوضع على حاله في هذه المنطقة، فإن الدول الأوروبية قد تفقد مكانتها الجيو-إستراتيجية والاقتصادية لصالح قوى إقليمية أخرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، الهند.

نصل إلى أن الخلافات في العلاقات الأوروبية- الأمريكية تجاه قضايا إقليمية أو دولية يكمن في الاختلاف في طرق ووسائل حلها. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ اللجوء في أغلب القضايا التي لها علاقة بدول الجنوب إلى الحل العسكري وفقا لتصوراتها الإستراتيجية القائمة على الحرب الوقائية، فإن الأوروبيين، لاسيما فرنسا وألمانيا، يحبذون اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية، على غرار ما حدث في عام 2003 عندما احتلت أمريكا العراق، فبالرغم من الاختلافات في الرؤى بين أوروبا وأمريكا، فإن المصالح المشتركة القوية، التي تربط بين ضفتي الأطلنطي هي التي تتغلب في نهاية المطاف.

وإن كانت بعض القضايا الدولية شكلت استثناءا بالنسبة للأمريكيين، ونقصد بذلك الأزمة المالية في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تحبذ الولايات المتحدة الأمريكية حل هذه الأزمة بطريقة دبلوماسية، على غرار ما دعت إليه الجزائر.

وعليه، فإن الدوافع الرئيسية للاتحاد الأوروبي من إقامة علاقات شراكة مع دول جنوب المتوسط هو الحد أو على الأقل التقليل من العوامل المساعدة أو المؤثرة على حالة اللاستقرار والتوتر في المنطقة المتوسطية مثل الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي وبالتالي فإن غلبة الأهداف الأمنية والسياسية وتصدرها دوما جدول أعمال المبادرات والاتفاقيات التي تربط بين الطرفين الشمال والجنوب تأتي قبل الشراكة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وتبقى دول الاتحاد الأوروبي متحكمة في مسار التعاون والتفاعل بين الطرفين، من منطلق أن الشمال الغني اقتصاديا والراسخ ديمقراطيا يقدم المساعدات المختلفة والمبادرات والأفكار للجنوب الفقير اقتصاديا والغائب ديمقراطيا، وستستمر هذه الوضعية مستقبلا في حال استمرار علاقات دول الجنوب الفردية مع الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة. وهي صيغة ترضي الطرف الأوروبي في تعاملاته الاقتصادية والتجارية وتحقق له مزايا مالية كبيرة، على العكس من ذلك فإن هذه الصيغة التعاملية لا تخدم اقتصاديات دول الجنوب.

إن العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، خاصة في بعدها السياسي، تثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية الوصول إلى تحقيق تحالف سياسي روسي-أوروبي قد يشمل مجالات أخرى، بما فيها الجانب الأمني. هذا التقارب قد يعزز الوزن السياسي الأوروبي، الذي يحقق التوازن الإستراتيجي الدولي المفقود منذ نهاية الحرب الباردة.

هوامش الدراسة:

1 - في خطاب له بولاية شيكاغو في مارس 1975، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون:"الحوار الأوروبي- العربي يشكل مؤامرة من جانب أوروبا ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

2- نادين بيكودو، العلاقات الأوروبية- العربية 1945- 1991، في " الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003، تحرير وفاء سعد الشربيني، 2005، ص .70

3- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص .113

4- رسل ه . نيفيلد وج. اتزل بيرسي، الجيوبولتيك، ترجمة:يوسف مجلي ولويس اسكندر . القاهرة: الكرنك للنشر، 1991، ص .28

5 - التقرير الإستراتيجي العربي 1996، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997، ص ص 77- 78.

6- محمد سالمان، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي. السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص.243

7- التقرير الإستراتيجي العربي 2003- 2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 158.

8 - محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، المرجع السابق، ص.138

9- Le Jeune Afrique, hors- série, n°15,l'état de l'Afrique 2007, P.64.

10- Nicole GRIMAUD, Quelle politique américaine pour le Maghreb ?, in « Euro - Méditerranée 1995 – 1999, premier bilan du partenariat ». Paris : Publisud – Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques - Stramed, 2001, PP.238-239.

11 - التقرير الإستراتيجي العربي 2004- 2005، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، جويلية 2005، ص129.

12 -Tassadit YACINE, L'Europe, locomotive de la Méditerranée, in revue Panoramiques, n°41, 3ème trimestre, OP.CIT, PP.170-171.

13 - Edgard MORIN, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée, in « La Méditerranée : modernité plurielle », sous direction de José VIDAL -BENEYTO et Gérard DE PUYMEGE . Paris : Publisud, 2000 , P.12.

14- Ibid, P.13.

15 - Abdelmadjid BENNACEUR, Le Contexte politique de l'émigration algérienne en France, in « Le Nouvel espace migratoire franco-algérien : des données et des hommes », sous la direction de Mohamed KHANDRICHE et autres, 1999, P.29.

16 - Paul BALTA, La Globalité méditerranéenne, in «La Méditerranée : modernité plurielle », sous direction José VIDAL- BENEYTO et Gérard DE PUYMEGE, OP.CIT, P.59.

17 - Othmane BEKENNICHE, La coopération entre l'Union européenne et l'Algérie : l'accord d'association . Alger : Office des Publications Universitaires, 2006, PP.163-164.

18 - Pierre BIARNES, Oui à une union douanière, mais pas plus… , in revue Panoramiques, sous le titre : Marier le Maghreb à l'Union européenne ?, dirigé par Michel SERCEAU et autres. Paris : Eddif Editions, n°41, 1999, P.133.

19- إن تواجد الجالية المغاربية، الذي يتزايد مع مرور الوقت، في دول أوروبية مثل: فرنسا، بلجيكا، هولندا وحتّى ألمانيا، حيث أصبح يمثل عنصرا في المعادلة السياسية الأوروبية، لاسيما أثناء الاستحقاقات السياسية في فرنسا.

20 - Michel JOBERT, Aménager le voisinage, in revue Panoramiques, OP.CIT , P.13

21 - Catherine WIHTOL DE WENDEN, Faut-il ouvrir les frontières ?. Paris : Presses de sciences politiques, 1999, P.33.

22 - Ibid, P .103.

23 - Transmed (Gazoduc Maghreb -Europe) : وهو الذي يربط ما بين دول المغرب العربي وجنوب أوروبا (الجزائر-إيطاليا). تمّ الإعلان عن هذا المشروع في عام 1977. وهي نفس السنة التي تمّ فيها التوقيع على اتفاق التعاون بين شركة سوناطراك الجزائرية و مؤسسة SNAM الإيطالية (filiale de l'ENI, Italie).

24- GME(Gazoduc Maghreb - Europe) : وهو مشروع أنبوب ثاني بطول 1375 كلم يربط بين دول المغرب العربي وأوروبا (الجزائر-إسبانيا). تمّ الإعلان عن بداية الأشغال به في عام 1990.

25 - Rabah ABDOUN, Gazoducs maghrébins : l'arrimage de l'Europe ?, in « Revue : Panoramiques, sous le titre :Marier le Maghreb à l'Union européenne ?, OP.CIT, PP.98-99.

26 - Dominique DAVID, Giovanna TANZARELLA et Thierry FABRE, La Méditerranée : un espace conflictuel ou communautaire ?. défense nationale, août - septembre 2006, P.140.